الاقتصادية الصباح
العدد 1802 - السنة السادسة
الخميس 5 جمادى الأولى 1435 - الموافق 6 مارس 2014
Thursday 6 March 2014 - No.1802 - 6th Year

مجلس إدارة «تسهيلات» يوصي بتوزيع 20 في المئة نقداً عن 2013

أعلن سوق الكويت للأوراق المالية عطفا على اعلانه السابق بتاريخ 24-02-2014 والخاص بالبيانات السنوية لشركة التسهيلات التجارية «تسهيلات» للسنة المنتهية في 31-12-2013، ان مجلس ادارة الشركة قد اجتمع يوم الاربعاء الموافق 05-03-2014، واعتمد البيانات المالية المذكورة، كما قرر مجلس الادارة التوصية للجمعية العمومية باجراء التوزيعات التالية عن السنة المنتهية في 31-12-2013 للمساهمين المسجلين بسجلات الشركة بتاريخ انعقاد الجمعية العمومية.

توزيع أرباح نقدية 20 في المئة من القيمة الاسمية للسهم 20 فلسا كويتيا لكل سهم.

علما بان هذه التوصيات تخضع لموافقة الجمعية العمومية والجهات المختصة.

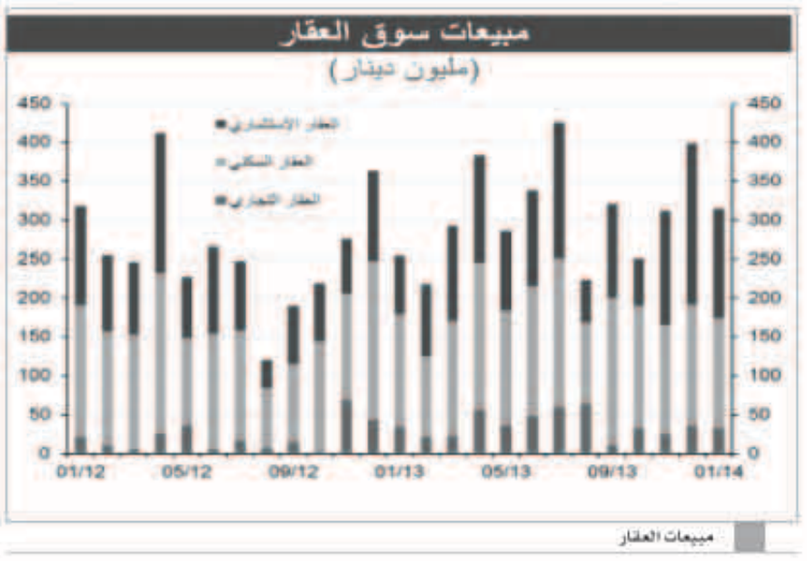

مبيعات العقار

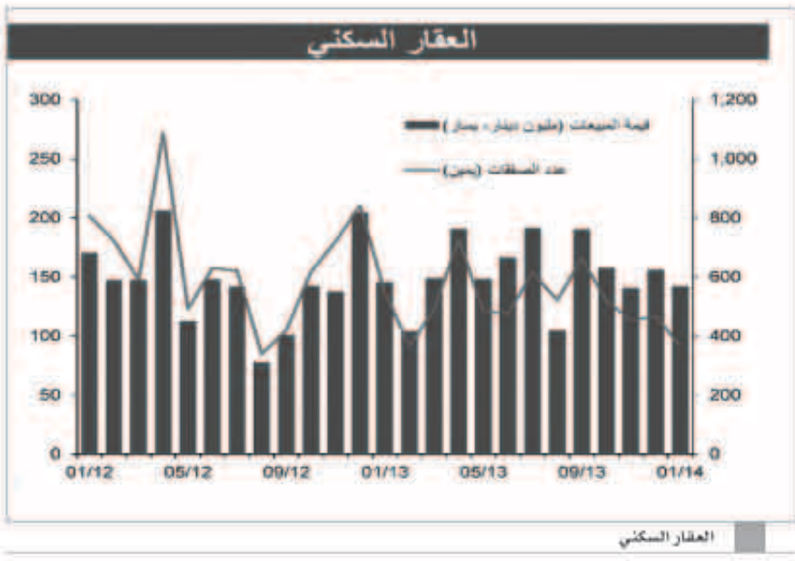

العقار السكني

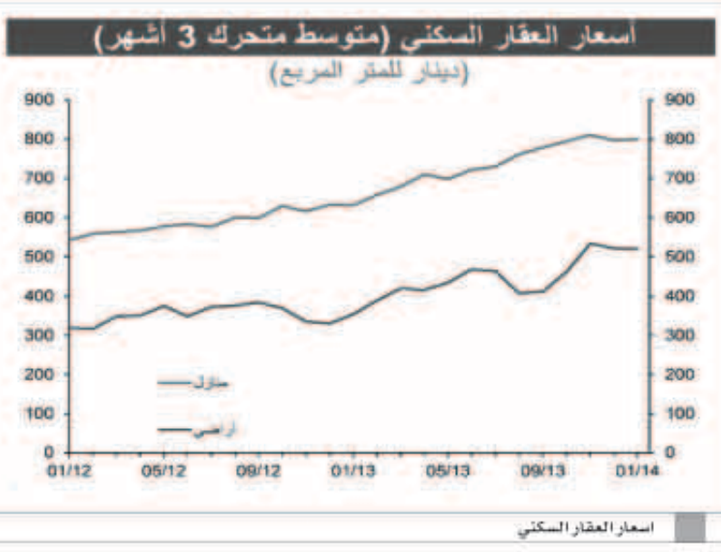

اسعار العقار السكني

زيادة المبيعات بنسبة 24 في المئة على أساس سنوي

«الوطني»: ارتفاع مبيعات «قطاع العقار» إلى 315 مليون دينار في يناير الماضي

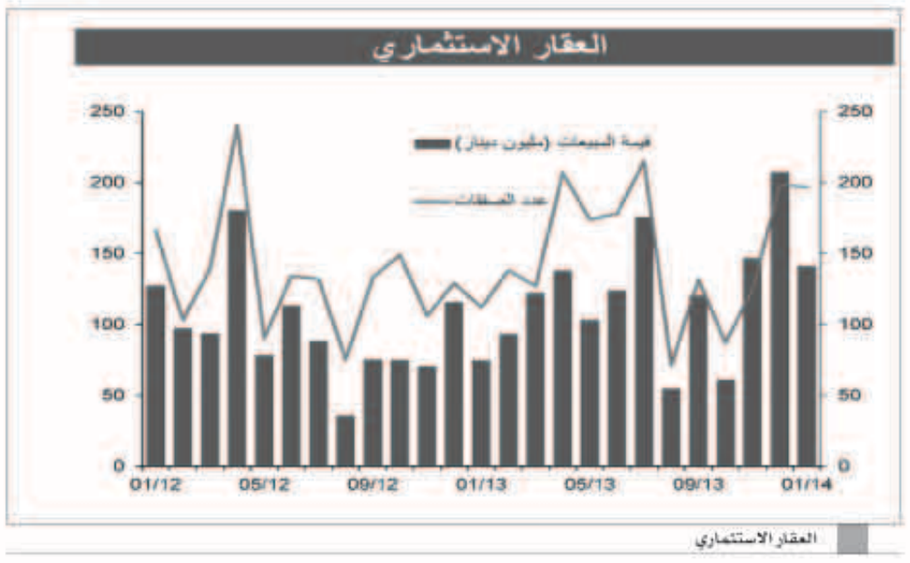

العقار الاستثماري

قال تقرير أصدرته وحدة الأبحاث ببنك الكويت الوطني بأن البيانات الرسمية لقطاع العقار الكويتي تظهر زيادة المبيعات العقارية في شهر يناير بنسبة 24 في المئة على أساس سنوي لتصل إلى 315 مليون دينار. لكن مقارنة مع الشهر الاسبق، فقد تراجعت قيمة المبيعات في يناير بسبب الأداء القوي الذي شهده شهر ديسمبر. وقد كان الأداء القوي لقطاع الاستثمار «الشقق والمباني» هو المحرك للسوق العقاري للشهر الثالث على التوالي، بينما اعتدلت المبيعات في القطاعات الأخرى بشكل طفيف.

وبلغت قيمة المبيعات في القطاع السكني 142 مليون دينار في يناير، بانخفاض بلغ 2 في المئة سنويا. وقد جاء هذا الانخفاض على الرغم من الزيادة المستمرة في متوسط قيمة الصفقات بواقع 46 في المئة على أساس سنوي، والتي قابلها هبوطا حادا في عدد الصفقات بواقع 32- في المئة على أساس سنوي. وقد شهد شهر يناير أقل عدد للصفقات السكنية منذ شهر فبراير من العام 2013 حيث بلغ عددها 368 صفقة. كما استمر تراجع عدد الصفقات مقارنة بالعام الاسبق للشهر الرابع على التوالي. ولكن نظرا لارتفاع قيم متوسط الصفقة الواحدة، فإنه لا يزال من الصعب إرجاع هذا التراجع إلى تراجع الطلب.

ومن ناحية المواقع، فقد ذكر التقرير بانه كانت ثلث الصفقات في محافظة الأحمدي، اغلبها في مدينة صباح الأحمد البحرية. كما شكلت الصفقات في محافظة مبارك الكبير ثلثا آخر، حيث شهدت المحافظة ثلاث صفقات ساحلية بلغت قيمة كل منها مليوني دينار. وقد شكلت القسائم 60 في المئة من كافة صفقات القطاع السكني في يناير مقارنة بالمباني الجاهزة لتسجل انخفاضا عن مستوياتها المرتفعة السابقة.

كما سجلت مبيعات قطاع الاستثمار زيادة بلغت 141 مليون دينار في يناير، مسجلا ارتفاعا بواقع 88 في المئة على أساس سنوي، حيث استمرت المبيعات في هذا القطاع بدفع عجلة السوق العقاري خلال الثلاثة أشهر الماضية. وقد توقف عدد الصفقات عند 197 مسجلة ارتفاعا بواقع 76 في المئة على أساس سنوي، لطالما كان هذا القطاع يعتبر بديلا جيدا لسوق الأسهم وذلك للقيام بالنشاط الاستثماري.

وقد شكلت الشقق الفردية أكثر من نصف إجمالي الصفقات في قطاع الاستثمار والتي كان معظمها في المهبولة، تتبعها المباني الكاملة التي شكلت 38 في المئة من إجمالي الصفقات، تتبعها القسائم التي شكلت حصتها نسبة 6 في المئة.

وانخفضت مبيعات القطاع التجاري بواقع 6 في المئة لتبلغ 32 مليون دينار في يناير من 34 مليون دينار في العام الماضي. حيث تم تسجيل تسع صفقات فاقت قيمة اثنين منهم 3 ملايين دينار. وتعتبر طبيعة المبيعات في هذا القطاع متقلبة، فبينما شهد العام 2013 أداء استثنائيا، قد يرجع بعض هذا التحسن في الأداء الى عمليات الشراء من قبل المحافظ الحكومية.

وفيما يخص بنك الائتمان الكويتي «بنك التسليف والإدخار سابقا» فقد انخفضت قيمة القروض المقررة بشكل طفيف لتصل الى 27 مليون دينار خلال شهر يناير، الا انها بقيت مرتفعة بنسبة بلغت 79 في المئة سنويا. وتعتبر هذه المرة الأولى التي تشهد فيها قيمة القروض انخفاضا لأقل من 30 مليون دينار منذ فبراير من العام 2013. إلا أن العام الماضي قد شهد نشاطا كثيفا، الأمر الذي قد يكون نتيجة تسارع عملية توزيع الأراضي السكنية من قبل الحكومة. فقد ارتفعت قيمة القروض المنصرفة بواقع 45 في المئة على أساس سنوي لتصل الى 15.1 مليون دينار.

«اتحاد الشركات» يقدم ندوة عن «لوكسمبورغ» مركز أوروبا لصناديق الاستثمار وإدارة الثروات

استضاف اتحاد الشركات الاستثمارية ارندت ومدرناخ لتقديم ندوة بعنوان لوكسمبورغ مركز الأوروبية لصناديق الاستثمار وإدارة الثروات امس بقر الاتحاد بمبنى غرفة تجارة وصناعة الكويت.

تعتبر لوكسمبورغ ثاني أكبر مركز للانشطة المالية والمصرفية داخل الاتحاد الأوروبي. إذ مكنت مرونة الخدمات المصرفية، القانون التنظيمي لصناديق الاستثمار و تعدد المعاهدات التي تمنع الإزدواج الضريبي لوكسمبورغ أن تصبح مركزا رئيسيا لصناديق الاستثمار، الخدمات المصرفية الخاصة وعمليات القروض الدولية. تعد لوكسمبورغ من ثاني أكبر مركز لصناديق الاستثمار في العالم بعد الولايات المتحدة.

شهدت سنة 2013 العديد من التغييرات التنظيمية لصناديق الاستثمار وغيرها من الأدوات المالية في الاتحاد الاوروبي. في هذا الصياغ، تم تقديم نظرة شاملة عن صناديق الاستثمار و حلول إدارة الأموال الخاصة بلوكسمبورغ في اتحاد الشركات الاستثمارية.

تناولت الندوة ثلاثة محاور تم تقديمها من قبل مختصين من ارندت ومدرناخ بالتعاون مع اتحاد الشركات الاستثمارية:

قدم غي هارليس، وهو الشريك المؤسس والمشارك لمكتب ارندت ومدرناخ نظرة عامة عن كيفية إدارة الأموال الخاصة بلوكسمبورغ ومزايا شركات إدارة هذه الثروات والشركات القابضة وغيرها من وسائل إدارة الأموال الخاصة التي تستخدم لتنظيم الثروات العائلية بهدف تخفيض العبء الضريبي.

أما فلورنس ستيني فقدمت نظرة عامة عن المستجدات القانونية لهيكلة و إنشاء صناديق الاستثمار في لوكسمبورغ مع التركيز على مخلفات تطبيق AIFMD بالنسبة إلى مديري صناديق الاستثمار الكويتية.

فيما تناول بشر شبلاق آخر المستجدات المتعلقة بالتمويل الاسلامي وتعرض بعض الحالات التطبيقية على كيفية شراء العقارات في أوروبا من قبل المستثمرين في الشرق الأوسط. كما تم شرح هيكلة الاستثمارات «بما فيها الهيكلة عبر الشركات القابضة» من الناحية القانونية والضريبية وأساليب التمويل التقليدية «التمويل الاسلامي و التمويل التقليدي».

وقد بينت السيدة قدوى درويش أن استضافة ارندت ومدرناخ أتت ضمن استراتيجية الاتحاد في استضافة شركات دولية تلقي الضوء على آخر المستجدات القانونية والأدوات المالية المستخدمة في الأسواق الدولية ليتمكن جميع أعضاء الشركات من الاستفادة من هذه المعلومات وإمكانية التواصل عن قرب مع هذه المؤسسات الدولية لتوجيه استثماراتهم الدولية بشكل مجدي وتفادي كافة المخاطر والمعوقات.

ارندت ومدرناخ هو أكبر مكتب محاماة مستقل في لوكسمبورغ حيث يضم 290 مستشارين قانونيين من مختلف الجنسيات يمثلون لوكسمبورغ و عملاء ارندت الأجانب في جميع مجالات قانون الأعمال بلوكسمبورغ وذلك من خلال المكاتب التمثيلية في دبي، هونغ كونغ، لندن، موسكو ونيويورك.

جانب من المشاركين في الندوة

أحد الجلسات

«الإحصاء»: إجمالي صادرات الكويت 8.513 مليارات دينار بالربع الثالث من 2013 والصين الشريك الأول

منى الدعاس

قالت الوكيل المساعد لقطاع العمل الاحصائي في الادارة العامة للاحصاء منى الدعاس ان الاجمالي العام لصادرات الكويت ارتفع بنسبة 9.1 في المئة في الربع الثالث من 2013 ليبلغ 8.513 مليارات دينار مقارنة بنفس الفترة من عام 2012 فيما تصدرت الصين الدول المصدرة والمستوردة.

واضافت الدعاس لـ «كونا» امس بمناسبة اصدار الادارة نشرة احصاءات التجارة الخارجية عن الربع الثالث من 2013 ان اجمالي قيمة الواردات بلغ 2.105 مليار دينار بزيادة قدرها 10.4 في المئة في الفترة نفسها.

وقالت ان الميزان التجاري للكويت حقق فائضا قدره 6.408 مليارات دينار في الربع الثالث من 2013 في حين بلغ هذا الفائض 5.895 مليار دينار في الربع ذاته من 2012 مضيفة ان حجم التبادل التجاري ارتفع بالربع الثالث ليبلغ مستوى 10.617 مليارات دينار مقارنة مع 9.707 مليارات دينار أي بزيادة نسبتها 9.4 في المئة عن الربع الثالث من 2012.

وفيما يخص نسبة التغطية اشارت الى انها بلغت 404ر5 في المئة في الربع الثالث من 2013 في حين كانت النسبة 409.3 في المئة في الربع نفسه من 2012.

وبينت في هذا الصدد ان نسبة «معدل التغطية باستثناء النفط» بلغت 21.1 في المئة في حين بلغت هذه النسبة في الربع الثالث من 2012 نحو 20.1 في المئة.

وقالت الدعاس انه بحسب النشرة الاحصائية فان فصل «الوقود المعدني والنفط» تصدر قائمة اهم السلع المصدرة من الكويت خلال الربع الثالث من 2013 اذ بلغت قيمة الصادرات لهذا الفصل 8.040 مليارات دينار بنسبة 94.4 في المئة من اجمالي السلع المصدرة.

وذكرت انه تلا هذا الفصل من حيث الترتيب فصل «اللدائن ومصنوعاتها» بقيمة 179 مليون دينار وبنسبة 2.1 في المئة ثم «الصناعات الكيميائية» ب 55 مليون دينار وبنسبة 0.6 في المئة من اجمالي قائمة السلع المصدرة.

واضافت انه في مقابل ذلك تصدر فصل «السيارات والجرارات والدراجات والعربات الارضية واجزاؤها ولوازمها» قائمة اهم السلع المستوردة في الربع الثالث من 2013 بقيمة اجمالية بلغت 341 مليون دينار وبنسبة 16.2 في المئة من اجمالي السلع المستوردة.

وافادت بانه اعقب هذا الفصل من حيث ترتيب اهم السلع المستوردة فصل «الالات والاجهزة الميكانيكية واجزاؤها» بقيمة بلغت 238 مليون دينار اي بنسبة 11.3 في المئة ثم فصل «الآلات والمعدات الكهربائية» بـ 237 مليون دينار وبنسبة 11.2 في المئة يليه فصل مصنوعات من حديد صب وصلب وفولاذ بـ 102 مليون دينار وبنسبة 4.9 في المئة من اجمالي السلع المستوردة.

وعن ترتيب اهم الدول المصدر اليها من الكويت «عدا النفط ومشتقاته» اوضحت الدعاس ان الصين احتلت صدارة قائمة تلك الدول حيث بلغت قيمة صادرات الكويت نحوها 79.7 مليون دينار وبما نسبته 83 في المئة من اجمالي الصادرات تلتها الامارات العربية المتحدة بـ 61 مليون دينار ثم الهند بـ 59.8 مليون دينار. وبينت ان الصين احتلت المرتبة الاولى ضمن قائمة اهم الدول التي تستورد الكويت منها اذ بلغت قيمة الاستيراد من الصين 308.4 مليون دينار تلتها الولايات المتحدة بـ 204.4 مليون دينار ثم الامارات العربية المتحدة بـ 185.3 مليون دينار والمانيا بـ 136.6 مليون دينار.

واشارت الى ان نسبة الصادرات من الكويت الى دول مجلس التعاون الخليجي انخفضت بنسبة 3.8 في المئة مقارنة بالربع الثالث من 2012 حيث بلغت الصادرات الى الدول الخليجية 130.7 مليون دينار كما بلغت حصة التبادل التجاري مع تلك الدول 1.5 في المئة مقارنة مع 1.7 في المئة في الربع الثالث من 2012.

وافادت بأن نسبة المنتجات الواردة من اللوازم الصناعية بلغت 26.4 في المئة خلال الربع الثالث من 2013 وارتفعت نسبة الاغذية والمشروبات لتبلغ 9.3 في المئة كما ارتفعت كل من نسبة اللوازم الصناعية غير المصنفة بنحو 15.3 في المئة والسلع الاستهلاكية غير المصنفة بـ 18.3 في المئة في حين ارتفعت السلع الرأسمالية بنحو 1.7 في المئة مقارنة بالربع الثاني من 2012.

يذكر ان احصاءات التجارة الخارجية تتضمن رصد واحصاء حركة السلع مع دول العالم من مواد سواء كانت من انتاج البلد او معاد تصديرها أو مستوردة خلال فترة زمنية معينة وتشمل بصورة عامة جميع انواع السلع التي تستورد الى او تصدر من الدولة وتعكس احصاءات الاستيراد والتصدير الحركة التجارية الحكومية وغير الحكومية مع العالم الخارجي.

وتم تطوير النشرة ربع السنوية من احصاءات التجارة الخارجية بدعم من خبراء برنامج الامم المتحدة الانمائي في الكويت حيث تم العمل على تطوير قاعدة بيانات احصاءات التجارة الخارجية.

3.9 تريليونات دولار ميزانية الولايات المتحدة للعام 2015

«كونا»: أرسل الرئيس الأمريكي باراك أوباما إلى الكونغرس ميزانية الولايات المتحدة للعام 2015 والتي تقدر بـ 3.9 تريليونات دولار مؤكدا أن الميزانية «لا تتعلق بمجرد أرقام ولكن بقيمنا ومستقبلنا» وفق ما أعلن هنا اليوم.

واعتبر أوباما في تصريحات خلال زيارته إحدى مدارس واشنطن ان الميزانية التي أرسلها للكونغرس «خارطة طريق لخلق فرص عمل مع أجور جيدة وتوسيع الفرص لجميع الأمريكيين» مشيرا الى خفض العجز الامريكي الى النصف «لتلبية التزاماتنا تجاه الأجيال القادمة دون أن نترك لهم جبلا من الديون».

وأوضح أن هذه الميزانية «تلتزم بمستويات الإنفاق التي اتفق عليها الحزبان «الديمقراطي والجمهوري» في مجلسي النواب والشيوخ وتعتمد أيضا على التقدم فيما نسميه مبادرة الفرص والتنمية والأمن التي تستثمر في اولوياتنا الاقتصادية بطريقة ذكية بخفض الانفاق وإغلاق الثغرات الضريبية».

وأضاف أن هذه الميزانية «تمنح الملايين من العمال الفرصة للاستفادة من الإعفاء الضريبي بسد الثغرات مثل تلك التي تسمح بتصنيف الأفراد الأثرياء أنفسهم كشركة صغيرة لتجنب دفع نصيبهم العادل من الضرائب».

وأكد الرئيس الامريكي أن هذه الميزانية ستحافظ على المخزون المالي على المدى الطويل عبر مواصلة نسق تنازلي في الديون «والذي قال خبراء مستقلون انه هدف بالغ الأهمية للمسؤولية المالية».

وتابع «كدولة علينا أن نتخذ قرارا إما ان نكون في طريقنا لحماية الاعفاءات الضريبية لأغنى الأمريكيين أو نكون في طريقنا للقيام باستثمارات ذكية لخلق فرص العمل وتنمية اقتصادنا وتوسيع الفرص لكل الأمريكيين».

وتوقع البيت الأبيض في هذه الميزانية عجزا بقيمة 564 مليار دولار في العام 2015 أي 3.1 بالمئة من الاقتصاد بانخفاض قدره 649 مليار دولار عن هذا العام أو ما يعادل 3.7 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية 2014.